

الشمول المالي الرقمي في المنطقة العربية -الواقع والمتطلبات-

Digital financial inclusion in the Arab region -reality and requirements-

د. شيلي وسام

جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري، الجزائر *

wissem.chili@univ-constantine2.dz

تاريخ الاستلام: 2021/07/06 ؛ تاريخ القبول : 2021/07/29

مستخلص:

تهدف في هذه الدراسة إلى تبيان واقع الشمول المالي الرقمي في الدول العربية ومتطلبات تعزيزه، من خلال اعتماد منهج وصفي تحليلي نعرض فيه الإطار المفاهيمي للشمول المالي الرقمي ومبادئ مجموعة العشرين لتحقيقه، لتركز بعدها على تطور مؤشرات الدول العربية، وقد توصلنا إلى وجود تحسن في مستوياته في عام 2017 مقارنة بعامي 2014 و2011، ويتفاوت ذلك من بلد عربي إلى آخر، كذلك، تم رصد تحسن في ترتيب بعض الدول العربية في عام 2020 مقارنة بعام 2017، ورغم ذلك تبقى النسب المسجلة منخفضة مقارنة بتلك المسجلة عالمياً.

الكلمات المفتاحية: الخدمات المالية الرقمية؛ الشمول المالي؛ التكنولوجيا المالية.

تصنيف JEL: G20 ؛ O30 ؛ O10.

Abstract:

We aim in this study to clarify the reality of digital financial inclusion in the Arab countries and the requirements for its enhancement, by adopting a descriptive analytical approach in which we present the conceptual framework of digital financial inclusion and the principles of the Group of Twenty to achieve it. In 2017, compared to 2014 and 2011, and this varies from one Arab country to another. Also, an improvement in the ranking of some Arab countries was monitored in 2020 compared to 2017, and despite this, the recorded percentages remain low compared to those recorded globally.

Keywords: digital Financial services ; Financial inclusion ; Financial Technology

Jel Classification Codes : G20; O30 ؛ O10 .

*المؤلف المراسل.

مقدمة

في أعقاب الأزمة المالية العالمية التي حدثت بنهاية العام 2007 ازداد الاهتمام الدولي بموضوع الشمول المالي، من خلال إيجاد التزام واسع لدى الجهات الرسمية (الحكومية) بتنفيذ سياسات يتم من خلالها تعزيز وتسهيل وصول واستخدام كافة فئات المجتمع للخدمات والمنتجات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح، بالإضافة إلى توفير خدمات مالية متنوعة ومبتكرة بتكاليف منخفضة من خلال مزودي هذه الخدمات.

وعلى الصعيد العربي، تم بذل العديد من المجهودات من قبل السلطات المالية بالتعاون مع صندوق النقد العربي لتعزيز الشمول المالي بالمنطقة العربية، وفي هذا الصدد نشير إلى مبادرة محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية في عام 2012 بإنشاء فريق العمل الإقليمي للاستقرار المالي، مهمته النظر في القضايا التي تتعلق بالشمول المالي والتعريف لأكبر عدد ممكن من مقدمي ومستخدمي الخدمات المالية بالدور المنموط للشمول المالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي ظل تنامي استخدام التكنولوجيا المالية والتطورات الحالية لأزمة كوفيد 19 زاد الاهتمام بالشمول المالي الرقمي من خلال توظيف التقنيات الحديثة لتحقيقه.

- إشكالية الدراسة

تظهر إشكالية هذه الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما هو واقع الشمول المالي الرقمي في الدول العربية وكيف يمكن تعزيزه؟

- الفرضيات

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن هناك تطور إيجابي لمستويات الشمول المالي الرقمي في العديد من الدول العربية.

- أهمية الدراسة

تستقي هذه الدراسة أهميتها في الدور الذي يؤديه الشمول المالي الرقمي في تحقيق التنمية الاقتصادية والمستدامة، وجذب المستبعدين من النظام المالي وتقريب المسافات وإدارة الوقت، خاصة في ظل الأزمة النظامية العالمية لكوفيد 19.

- أهداف الدراسة

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تقييم مستويات الشمول المالي الرقمي في بعض الدول العربية، من خلال رصد تطور مؤشرات والمجهودات الدولية المبذولة في هذا المجال، والبحث في متطلبات تعزيزه بما يخدم الأهداف التنموية للمنطقة.

- الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات ذات العلاقة بموضوع البحث نذكر منها ما يلي:

➤ دراسة نهلة أبو العز (2021) بعنوان "أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالي في القطاع المصرفي بالدول الإفريقية"، مجلة السياسة والاقتصاد، المجلد 11، العدد 10، جامعة القاهرة، مصر.

هدفت الباحثة إلى اختبار أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية والمتمثلة في ماكينات الصراف الآلي، وبطاقات الائتمان، والديون الالكترونية، والنقود المحمولة على الشمول المالي في عدد من الدول الإفريقية خلال الفترة (2014-2018)، وبالتطبيق على عينة من 15 دولة افريقية وبالاعتماد على نماذج بانل توصلت الباحثة إلى وجود أثر معنوي موجب لاستخدام ماكينات الصراف الآلي والنقود المحمولة على الشمول المالي، وعدم وجود أثر معنوي للديون الالكترونية وبطاقات الائتمان على الشمول المالي، كذلك، قامت الباحثة بإدخال عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية في النموذج كمعدل التضخم، ومعدل النمو السكاني، وتحويلات العاملين، وقد اشارت النتائج الى وجود نفس الأثر المعنوي الموجب لإستخدام ماكينات الصراف الآلي والنقود المتحركة على الشمول المالي، وكان لمعدل التضخم أثر معنوي موجب على الشمول المالي، في حين اتضح أن هناك أثر معنوي سالب لتحويلات العاملين على الشمول المالي.

➤ دراسة لبوزانة أيمن وحمدوش وفاء (.....) بعنوان "مساهمة الحلول الرقمية في تعزيز درجة الشمول المالي -تجربة كينيا نموذجاً-" مجلة كلية العلوم الاقتصادية للبحوث العلمية، المجلد 1، العدد 6، جامعة الزاوية، ليبيا.

وتحقيق أهدافه وتطوير الخدمات المالية والمصرفية الرقمية، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال دراسة تجربة كينيا نموذجاً في خدمة الهاتف المحمول، وخلصت الدراسة إلى فعالية تجربة كينيا في مجال تعزيز الشمول المالي وتوسيع نطاقه عن طريق هذه الخدمة، وتؤكد ذلك قاعدة بيانات البنك العالمي التي تشير فيها مؤشرات الشمول المالي والتحول الرقمي في القطاع المالي والمصرفي الكيني إلى مستويات عالية باتجاه تعميق انتشار الشمول المالي.

➤ دراسة لـ *Kesuh Jude Thaddeus And al* (2021) بعنوان:

"Digital Financial Inclusion and Economic Growth: Evidence from Sub-Saharan Africa (2011-2017)", *The international journal of business & management*, Volume 8, Issue 4.

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان الأثر السببي طويل المدى للشمول المالي الرقمي على النمو الاقتصادي في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بالتطبيق على عينة من 22 دولة إفريقية جنوب الصحراء وباستخدام بيانات ربع سنوية من عام 2011 إلى عام 2017، حيث تم قياس المتغير التابع (النمو الاقتصادي) من خلال نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشرات الشمول المالي الرقمي بعدد ماكينة الصراف الآلي (ATM) وعدد فروع البنوك التجارية (CBB) والقروض غير المسددة (LOS) ومنافذ وكلاء الهاتف المحمول (MOAO) والمعاملات المالية عبر الهاتف المحمول (MOMO)، وباستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews 2020) تم التوصل إلى وجود علاقة سببية طويلة المدى بين الشمول المالي الرقمي والنمو الاقتصادي في إفريقيا جنوب الصحراء، وهي أحادية الاتجاه من النمو الاقتصادي إلى الشمول المالي الرقمي، وأن هذا الأخير مرتبط بشدة بتقدم وتطور النمو الاقتصادي، كما أن هناك حاجة إلى تعليم مناسب وتوعية للعملاء والتدريب على الخدمات المصرفية الإلكترونية.

- منهجية الدراسة

سنعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الإحاطة بالإطار المفاهيمي للشمول المالي الرقمي، والبحث في متطلبات تعزيزه، والتركيز على تطور مؤشرات في بعض الدول العربية حسب آخر الأرقام الصادرة عن قاعدة بيانات الشمول المالي للبنك الدولي.

1- تعريف وأهمية الشمول المالي

ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة في عام 1993 في دراسة "ليشون وثرث" عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعلياً للخدمات المصرفية، وخلال تسعينيات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية. وفي عام 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية. (سمير وآخرون، 2016، صفحة 15)

ويعرف الشمول المالي بأنه "عملية تمكين جميع الأفراد والمنشآت من الحصول على مجموعة متكاملة من الخدمات المالية الجيدة وبأسعار معقولة وبطريقة مناسبة، وذلك من خلال تطبيق الأساليب القائمة والمبتكرة التي صممت خصيصاً لذلك ومدعما بعملية التثقيف والتعليم المالي بهدف تعزيز الرفاهية المالية والشمول الاقتصادي والمالي". (خير الدين، 2019، صفحة 27)

وعرفه مركز الاشتغال المالي في واشنطن بأنه "الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات الجودة وبأسعار مناسبة وبأسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء". (Eugeniusz , 2013, p. 225)

يهدف الشمول المالي إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية على عدد أكبر من الأفراد والمؤسسات خصوصاً فئات المجتمع المهمشة من ذوي الدخل المحدود، من خلال القنوات الرسمية وابتكار خدمات مالية ملائمة وتكاليف منافسة وعادلة، لتفادي لجوء تلك الفئات إلى القنوات والوسائل غير الرسمية مرتفعة التكاليف والتي لا تخضع للرقابة، ولا يتحقق الشمول المالي من دون التثقيف المالي فالمستهلك الواعي يعتبر أكثر إدراكاً للمخاطر والمكاسب المرتبطة بالمنتجات المالية وأكثر وعياً لحقوقه وواجباته. (إدارة الدراسات والبحوث، 2017، صفحة 12)

وتجدر الإشارة هنا على وجود فرق بين مفهوم الشمول المالي ومفهوم الحصول على الخدمات المالية، حيث أن الشمول المالي يشمل نسبة الأفراد والشركات الذين يستخدمون الخدمات المالية، فعدم الاستخدام لا يعني بالضرورة صعوبة الحصول على هذه الخدمات، فقد يكون بعض الأفراد قادرين على الحصول على هذه الخدمات وبأسعار مناسبة لكنهم لا يميلون لاستخدام خدمات مالية معينة، في حين قد يفتقر آخرون للحصول على هذه الخدمات بسبب تكلفتها المرتفعة أو بسبب عدم توفر هذه الخدمات بسبب الحواجز التنظيمية أو العقوبات التنظيمية أو لأسباب ثقافية، وعليه، يجب التفريق بين التخلي الاختياري عن السعي وراء استخدام المنتجات والخدمات المالية بسبب انعدام الحاجة لها أو لأسباب ثقافية و/أو عقائدية، وبين عدم الوصول إليها وعدم استخدامها بسبب عدم توفرها أو عدم القدرة على امتلاكها، وينحصر اهتمام المعنيين بالشمول المالي في استهداف من جرى إقصائهم بشكل قصري من الشمول المالي وإيجاد السبل الكفيلة للتغلب على أسباب الإقصاء، ولا يهتم بمن اختاروا إقصاء أنفسهم من تلك الخدمات.

وعليه، يمكن تعريف الشمول المالي بأنه عملية تمكين جميع فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده وبالأخص تلك المهشمة منها من الحصول على مجموعة متكاملة من الخدمات المالية الجيدة (خدمات الدفع والتحويل، الحسابات المصرفية والتوفير، خدمات التأمين، خدمات التمويل والائتمان، ... الخ) بأسعار معقولة وبطريقة مناسبة من خلال القنوات الرسمية، ومدعما بعملية التثقيف والتعليم المالي قصد تعزيز الرفاهية المالية والشمول الاقتصادي والاجتماعي.

وتكمن أهمية الشمول المالي في تسيير الحصول على التمويل لتأسيس مؤسسة ما أو توسيعها، ورفع نسبة وصول المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر لمصادر التمويل والحصول عليها، وجذب المنشآت المستبعدة ماليا وإدماج القطاع غير الرسمي بصفة عامة ضمن القطاع الرسمي، كذلك، يساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية بمشاركة الشرائح الاجتماعية الأكثر فقرا أو المستثناة من الأنظمة المالية الرسمية في الدورة الاقتصادية، من خلال توفير وتعبئة التمويلات الضرورية المستندة للإدخار والتحويلات النقدية والتمويل الأصغر، فضلا عن تعزيز سبل ووسائل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب و المشروعات غير المشروعة ذات الطابع غير الرسمي، ومساهمته في تقديم منتجات وخدمات جديدة و مبتكرة، وبالتالي وتقليص درجة التفاوت في الدخل وزيادة النمو الاقتصادي، والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

2- ماهية الشمول المالي الرقمي وأثره على الإقتصاد

سنقوم هنا إعطاء نظرة حول الشمول المالي الرقمي وتبيان أهميته وأثره على الإقتصاد.

1-2 تعريف الشمول المالي الرقمي

يشير مصطلح الشمول المالي الرقمي إلى القدرة على الوصول الرقمي للخدمات المالية الرسمية واستخدامها من قبل السكان غير المشمولين ماليا، بحيث تكون هذه الخدمات مناسبة لاحتياجات العملاء، وتقدم بطريقة مسؤولة ومستدامة وبكلفة مقبولة ضمن إطار تشريعي وقانوني ملائم (الوليد و الفران، 2020، صفحة 1)، أي يشير إلى الأنشطة اللازمة لضمان وصول جميع الأفراد، بما في ذلك الأكثر حرمانا، إلى تقنية المعلومات والاتصالات واستخدامها، فضلا عن المهارات الرقمية التي تمكنهم من استخدام الأدوات الرقمية سبيلا لتحقيق اندماجهم الاجتماعي والاقتصادي. ويتم تحقيق الشمول الرقمي عبر خمسة وسائل رئيسية:

- ✓ خدمة إنترنت موثوقة وبأسعار معقولة.
- ✓ أجهزة مزودة بخدمة الإنترنت وتلبي احتياجات المستخدم.

- ✓ توافر الوصول إلى دورات محو الأمية الرقمية.
- ✓ توافر الدعم التقني المناسب.
- ✓ توافر تطبيقات على الإنترنت لتمكين وتشجيع الاكتفاء الذاتي والمشاركة والتعاون.

2-2- أهمية الشمول المالي الرقمي وأثره على الاقتصاد

تكمن أهمية الشمول المالي الرقمي فيما يلي:

- تزويد الأشخاص الذين كانوا محرومين من الخدمات المصرفية في السابق بالقدرة على توفير وسداد المدفوعات والوصول إلى الائتمان والتأمين، بما يمكنهم من إدارة تدفقات الدخل غير المنتظمة والتخطيط للمستقبل والتعافي من الأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية، والتوصل إلى أساليب جديدة لكسب العيش، وحسب التقديرات الدولية يساهم الشمول المالي الرقمي في نفاذ 1,7 مليار شخص للخدمات المالية الرسمية، 45% منهم سيأتي من أفقر شريحتين في توزيع الدخل، ويعتقد أن أكثر من نصف المجموع (880 مليون) من النساء، فقد أظهرت الأبحاث أنه عندما يكون لدى المرأة حسابات مالية فستميل إلى إنفاق أكثر من الرجل على الغذاء والتعليم والرعاية الصحية، وبالتالي زيادة رفاهية وإنتاجية أسرهن، وبالنسبة لكل الأفراد ستخفض التكلفة وتزيد عدد المنتجات المالية المتاحة، كذلك، يمكن للأسر الريفية التخلي عن السفر إلى البلدات المجاورة وتخصيص المزيد من الوقت للأنشطة المدرة للدخل، حيث أظهرت دراسة أجريت في منطقة ريفية في النيجر أن المدفوعات التي تتم عبر الوسائل الرقمية وفرت في المتوسط ساعة واحدة من السفر وأكثر من ثلاث ساعات من الانتظار لكل عملية تحويل.

- تمكين الشباب والمرأة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة من النفاذ إلى التمويل؛

- تقليل الاعتماد على طرق التمويل والخدمات المالية التقليدية، كما أنه يغطي نطاقا جغرافيا أوسع، بما يساعد على تقديم الخدمات المالية بصورة أسرع وأكثر كفاءة وبتكلفة منخفضة، وبالتالي يزيد من فرض النفاذ إلى التمويل من خلال تغطية الخدمات والمنتجات المالية لاحتياجات الفئات غير المشمولة ماليا؛ (الوليد و الفران، 2020، صفحة 1)

- يساعد الشمول المالي الرقمي الحكومات على ضمان وصول مدفوعات الضمان الاجتماعي للمستفيدين، وتظهر هذه الأهمية خاصة في الظروف الاستثنائية، كتلك التي شهدها العالم بسبب جائحة كوفيد-19؛ (الوليد و الفران، 2020، صفحة 1)

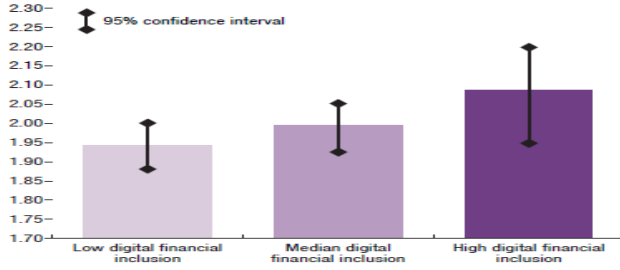
- تسهم جهود الوصول إلى الشمول المالي الرقمي في تحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة ألا وهو القضاء على الفقر، فضلا عن دعم النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وتمكين المرأة؛

- يساعد رجال الأعمال والتجار على القيام بعمليات السداد الرقمي وسهولة الوصول إلى خطوط الائتمان. علما أن القضاء على الفقر لا يقتصر على تشجيع النفاذ إلى الخدمات المالية الرقمية، بل يتطلب المعرفة بطريقة استخدام التقنية الرقمية من قبل غير المشمولين ماليا، مما يضع على عاتق البنوك عبء التثقيف من برامج التثقيف المالي وبناء القدرات. (الوليد، 2019، صفحة 22)

كذلك، تشير العديد من الدراسات إلى العلاقة الموجبة بين الشمول المالي الرقمي و الأداء الاقتصادي، فحسب تقرير لشركة *McKinsey & Company* يمكن للشمول المالي الرقمي أن يعزز من الناتج المحلي الإجمالي السنوي للاقتصاديات الناشئة بمقدار 3.7 تريليون دولار بحلول عام 2025، أي بنسبة 6%، وستنتج ما يقارب ثلثي هذه الزيادة من الزيادة في إنتاجية الشركات المالية وغير المالية والحكومات نتيجة استخدام المدفوعات الرقمية، أما الثلث المتبقي فسينتج من الاستثمار الإضافي والاندماج المالي للأفراد والشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في القطاع الرسمي. (McKinsey & Company , 2016, p. 4)

وفي دراسة لصندوق النقد الدولي في عام 2020 لربط مؤشرات الشمول المالي (المؤشرات التقليدية والرقمية) بالنمو الاقتصادي طبقها على عينة من 52 دولة ناشئة ونامية (25% منها ذات مستويات منخفضة من الشمول المالي، و75% منها ذات مستويات متوسطة و مرتفعة من الشمول المالي)، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)، تم التوصل إلى وجود ارتباط إيجابي بين الشمول المالي الرقمي والنمو الاقتصادي بدرجة ثقة 95%. حيث كلما كانت مستويات الشمول المالي الرقمي مرتفعة ومدفوعة بالتكنولوجيا المالية والخدمات المالية الرقمية كما زاد النمو الاقتصادي وانخفضت عدم المساواة في الدخل، و الشكل الموالي يبين ذلك:

الشكل رقم (1): أثر الشمول المالي الرقمي على النمو الاقتصادي



Source: IMF, Monetary and Capital Markets Department, The Promise of Fintech Financial Inclusion in the Post covid-19 Era, 2020 , p: 28

3- متطلبات تعزيز الشمول المالي الرقمي والجهود الدولية المبذولة لتحقيقه

لتحقيق الشمول المالي الرقمي يجب توفر مجموعة من المتطلبات والتي أكدت عليها مجموعة العشرين في مبادئها.

3-1 متطلبات التوجه نحو الشمول المالي الرقمي

يتطلب تحقيق الشمول المالي الرقمي التوجه نحو رقمنة الخدمات المالية، والاستفادة من الصناعة التكنولوجية المالية *Fintech* والتي تركز على التقنيات والابتكارات التكنولوجية الحديثة في مجال قطاع المالية، وتشمل هذه الاختراعات مجموعة البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك، والتي من ضمنها المعاملات مع الزبائن والخدمات المالية كتحويل الأموال، التأمين، الاقراض، تبديل العملات،...الخ. ومن بين هذه الابتكارات نذكر الهواتف الذكية، شبكات الإتصال، العملات المشفرة، البيتكوين، البلوكشين،...الخ).

ويعد كل من الهاتف المحمول والبلوكشين من الحلول الرقمية الواعدة في توفير الخدمات المالية للعديد من الأشخاص من غير المشمولين مالياً، وهو ما يمكن أن يحقق للمصارف عائدات تبلغ حوالي 380 مليار دولار أمريكي في عام 2020، منها 270 مليار دولار أمريكي جراء تغطية الشركات الصغيرة والمتوسطة بالخدمات المالية و110 مليار دولار أمريكي من تقديم الخدمات المالية للأفراد غير المشمولين مالياً. (Abdel Monem, 2019, p. 19)

ومن بين المتطلبات المطروحة في التوجه نحو الشمول المالي الرقمي نذكر:

- سرية البيانات ووسائل موثوقة للتحقق من هوية الأشخاص والأمن من القرصنة والمحتملين، وحلول تجعل من عمليات السداد الإلكترونية جذابة لصغار التجار وعملاتهم.
- تضمن جهود الوصول إلى الشمول المالي الرقمي أن تكون الخدمات المالية قابلة للتنفيذ للجميع، وقابلة للتشغيل البيني مع مختلف موردي الخدمات ومتاحة ومؤمنة باستمرار، وتوفير الحماية للهويات الرقمية للمستعملين وبياناتهم وتضمن لهم سلامة أموالهم وهوياتهم.

- لا يمكن أن تقتصر مساعي القضاء على الفقر العالمي على تشجيع النفاذ إلى الخدمات المالية الرقمية، فلا بد أن يكون لدى المستعملين المعارف المالية والرقمية الكافية إذا كان من المحتمل تحسين معيشة الأشخاص من غير المتمتعين بالخدمات المصرفية.

- توفير نظام مدفوعات متطور وبنية تحتية رقمية جيدة، وتنظيمات مناسبة وضمانات قوية لحماية المستهلك، وتوفير النزاهة والشفافية المالية، ومهما كانت الخدمات المالية الرقمية المقدمة، يجب أن تكون مصممة لتلائم احتياجات الفئات المحرومة كالنساء والفقراء ومستخدمي الخدمات المالية لأول مرة والذين يتصفون بمهارات منخفضة في القراءة والحساب.

2-3 مبادئ مجموعة العشرين لتحقيق الشمول المالي الرقمي

بعد الأزمة المالية العالمية ويهدف خلق نظام مالي عالمي مرن يعزز الثقة والنمو، قامت مجموعة العشرين (G20) في اجتماعها المنعقد في سيول عام 2009 بإنشاء الشراكة العالمية للاشمال المالي *Global Partnership for Financial Inclusion (GPII)* لمواجهة تحديا عالميا يتمثل في ضمان الشمول المالي لحوالي 2.5 مليار نسمة مستبعدين من النظام المالي الرسمي (حوالي نصف السكان في سن العمل)، من خلال بناء المدخرات المحلية وتعزيز قدرة الأسرة والقطاع المالي على الصمود، وتحفيز النشاط التجاري وريادة الأعمال. (FIAP, 2014, p. 4)

وتعتبر الشراكة العالمية لشمول المالي آلية التنفيذ لخطة عمل مجموعة العشرين بشأن الشمول المالي، وتقوم المجموعة بإدماج شركاء من القطاع الخاص والمجتمع المدني وغيرها من الجهات من بلدان مجموعة العشرين والبلدان الأخرى، وتترأس دول الترويكا الثلاث في مجموعة العشرين (كوريا وفرنسا والمكسيك)، ويساند هذه الشراكة الشركاء التنفيذيين (التحالف العالمي من أجل الشمول المالي (AFI)، والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP)، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)، وفي عام 2012 أنظمت مجموعة البنك الدولي ومنندى الشركات الصغيرة و المتوسطة، و في 2013 منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية، وفي 2014 الصندوق الوطني للتنمية الزراعية. (The Global Partnership for Financial Inclusion , 2021)

وتشمل جهود الشراكة العالمية لشمول المالي في مساعد البلدان على تطبيق المبادئ الصادرة عنها ودعم البيانات المالية لقياس الشمول المالي، ومن أولى اسهاماتها في هذا المجال مصادقتها في قمة تورنتو المنعقدة في جوان 2010 على تسعة مبادئ للشمول المالي القائم على الإبداع والابتكار، وفي عام 2016 أصدرت مجموعة العشرين المبادئ رفيعة المستوى بشأن الشمول المالي الرقمي (أنظر الجدول رقم (1))، تضمنت الإجراءات الواجب اتخاذها لتسريع رقمنة

الشمول المالي، وأكدت على الحاجة إلى استخدام التقنيات الرقمية لتوفير منتجات مالية ذات جودة عالية ومناسبة للسكان المستبعدة ماليًا، واستكمالًا لمساعي هذه المجموعة وفي ظل أزمة كوفيد 19 أصدرت الشراكة العالمية للشمول المالي لمجموعة العشرين تحت رئاسة المملكة السعودية في عام 2020 ثمانية مبادئ توجيهية رفيعة المستوى بشأن سياسات الشمول المالي الرقمي للشباب والنساء والشركات الصغيرة والمتوسطة، وتتضمن جملة من السياسات الداعمة والفعالة التي تمثل مرجعًا قيمًا للحكومات والقطاع الخاص ومجتمع التنمية الدولي بهدف سد فجوات الشمول المالي لدى فئة الشباب والمرأة والشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال الخدمات المالية الرقمية، وتتوزع المبادئ الثمانية على أربع مجموعات كالتالي:

- المجموعة الأولى: ضمان بنية تحتية مالية رقمية مرنة ومسؤولة وتشمل المبدئين 1 و2؛
- المجموعة الثانية: تعزيز صنع السياسات المسؤولة والشاملة وتشمل المبدئين 3 و4؛
- المجموعة الثالثة: تعزيز النمو الشامل من خلال إطار تنظيمي داعم للخدمات المالية الرقمية وتشمل المبدئين 4 و5؛
- المجموعة الرابعة: تعزيز المعرفة الرقمية والمالية وبناء القدرات ودعم المتعاملين، وحماية البيانات ضد المخاطر المحتملة وتشمل المبدئين 6 و7.

والجدول التالي يوضح التداخلات والروابط الموجودة بين مبادئ السياسة رفيعة المستوى لمجموعة العشرين بشأن الشمول المالي الرقمي للشباب والنساء والشركات الصغيرة والمتوسطة ومبادئ مجموعة العشرين رفيعة المستوى بشأن الشمول المالي الرقمي الصادرة في عام 2016:

الجدول رقم (1): مبادئ الشمول المالي الرقمي لمجموعة العشرين في عامي 2016 و2020

المبادئ رفيعة المستوى بشأن الشمول المالي الرقمي	مبادئ رفيعة المستوى بشأن الشمول المالي الرقمي للشباب والنساء والشركات الصغيرة والمتوسطة
المبدأ 4: توسيع البنية التحتية للخدمات المالية الرقمية؛ بما يساهم في توفير خدمات مالية رقمية آمنة وموثوقة ومنخفضة التكلفة خاصة في المناطق الريفية.	المبدأ 1: تطوير بنية تحتية رقمية آمنة ومسؤولة يسهل الوصول إليها على نطاق واسع ونظام دفع قابل للتشغيل البيئي وضمان تنافسية المؤسسات المالية.
المبدأ 7: تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية من خلال تطوير أنظمة وبيانات هوية العملاء والمنتجات والخدمات التي يمكن الوصول إليها وبأسعار معقولة تستوعب احتياجات متعددة وتقلل من مستويات المخاطر	المبدأ 2: تشجيع توفير الخدمات المالية الرقمية الملائمة للاحتياجات وذات الكلفة المقبولة مع ضمان تقديم هذه الخدمات بما يتماشى مع المتطلبات الدولية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وإجراءات العناية الواجبة للعملاء ونظام الهوية الرقمية.
المبدأ 8: تتبع مسار تقدم الشمول المالي الرقمي من	المبدأ 3: تحسين توافر ودقة البيانات فيما يتعلق

بالنفاذ إلى المنتجات والخدمات المالية الرقمية واستخداماتها.	خلال نظام شامل لقياس البيانات وتقييمها، وتقييم تأثير البرامج والإصلاحات، وتمكين أصحاب المصلحة من تحليل العرض والطلب عليها، ورصد العقبات.
المبدأ 4: دعم تبني السياسات والمبادرات التي تستهدف زيادة مستويات الشمول المالي الرقمي في الاستراتيجيات الوطنية.	المبدأ 1: الترويج للمنهج الرقمي للشمول المالي من خلال الترويج لاستخدام التقنيات المبتكرة للوصول إلى المستبعدين مالياً، ووضع استراتيجية وطنية واضحة وخطط عمل منسقة والمراقبة والتقييم.
المبدأ 5: دعم الإصلاحات التنظيمية والقانونية التي تحد من عدم المساوات في الوصول للخدمات المالية الرقمية.	المبدأ 3: توفير إطار قانوني وتنظيمي تمكيني ومناسب للشمول المالي الرقمي، مع مراعاة معايير وإرشادات هيئة وضع المعايير الدولية ومجموعة العشرين.
المبدأ 6: النظر في تطوير إطار تنظيمي يدعم الابتكار الرقمي في القطاعين العام والخاص.	المبدأ 2: الموازنة بين الابتكار والمخاطر، من خلال تحديد المخاطر الجديدة وتقييمها ومراقبتها وإدارتها.
المبدأ 7: تعزيز الثقافة المالية والتجارية الرقمية وبناء القدرات من خلال التدخلات التي تستهدف دعم الشمول المالي الرقمي بالاستفادة من انتشار التقنيات.	المبدأ 6: تعزيز الوعي والثقافة الرقمية والمالية. في ضوء الخصائص والمزايا والمخاطر الفريدة للخدمات والقنوات المالية الرقمية.
المبدأ 8: دعم الإجراءات حماية العملاء المالية بما في ذلك حماية البيانات، بما يلي احتياجات الشباب والنساء والشركات الصغيرة والمتوسطة	المبدأ 5: إنشاء ممارسات مالية رقمية مسؤولة لحماية المستهلكين والبيانات يركز على القضايا ذات الصلة بالخدمات المالية الرقمية.

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على المراجع التالية:

- GPFI, G20 High Level Principles for Digital Financial Inclusion, 2016, p:1, website: https://www.gpfi.org/sites/gpfi/files/documents/G20-HLP-Summary_0.pdf
- GPFI, G20 High-Level Policy Guidelines on Digital Financial Inclusion for Youth, Women and SMEs, 2020, p: 28 , website: https://www.gpfi.org/sites/gpfi/files/saudiG20_youth_women_SME.pdf

4- واقع مؤشرات الشمول المالي الرقمي في المنطقة العربية

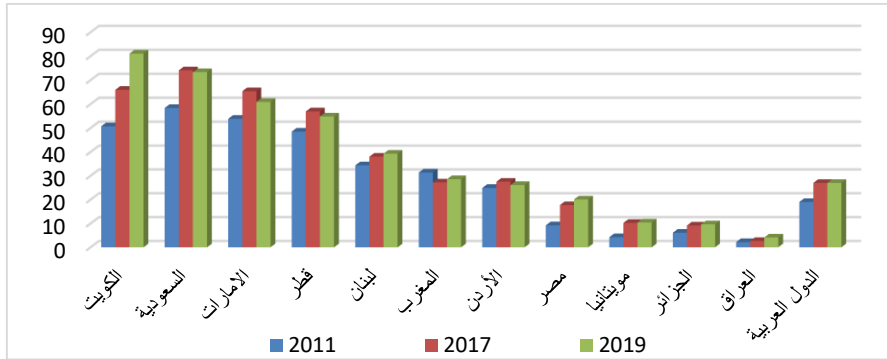
تركز الدول العربية على الشمول المالي الرقمي لتسهيل نفاذ 63% من البالغين إلى الخدمات المالية، خاصة الاناث والشباب والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

4-1 أجهزة الصراف الآلي

ارتفع عدد أجهزة الصراف الآلي لكل مئة ألف بالغ في الدول العربية من 18 جهاز عام 2011 إلى 24 جهاز في عام 2014 ثم إلى 27 جهاز في كلا العامين 2017 و2019، وتبقى هذه الأرقام

منخفضة مقارنة بالمتوسط المسجل في الدول متوسطة الدخل (23 جهاز في عام 2011، و25 جهاز عام 2014، و32 عام 2017، و37 جهاز عام 2019)، والمتوسط العالمي (30 جهاز عام 2011، و36 جهاز عام 2014، و38 عام 2017، و43 جهاز في عام 2019)، والشكل الموالي يبين التطور في عدد أجهزة الصراف الآلي لكل مئة ألف بالغ في بعض الدول العربية:

الشكل رقم (2): تطور عدد أجهزة الصراف الآلي لكل مئة ألف بالغ في 2011 و2017 و2019



Source: IMF, Financial Access Survey, website: <https://data.imf.org/?sk=388dfa60-1d26-4ade-b505-a05a558d9a42> (1/1/2020)

نلاحظ من خلال الشكل أن عدد أجهزة الصراف الآلي لكل مئة ألف نسمة من السكان البالغين في كل من الكويت، والسعودية، والامارات، وقطر، يتجاوز 55 جهاز في عامي 2017 و2019، في حين لا يتجاوز 20 جهاز في كل من مصر وموريتانيا والجزائر والعراق، أما من حيث معدلات النمو في عام 2019 مقارنة بعام 2011، فقد كانت معدلات النمو في الكويت (30 جهاز) أعلى مقارنة بمعدلات النمو في كل من السعودية (15 جهاز)، والإمارات وقطر (7 أجهزة)، وكانت معدلات النمو في مصر (10 أجهزة) أفضل مقارنة بموريتانيا والجزائر والعراق.

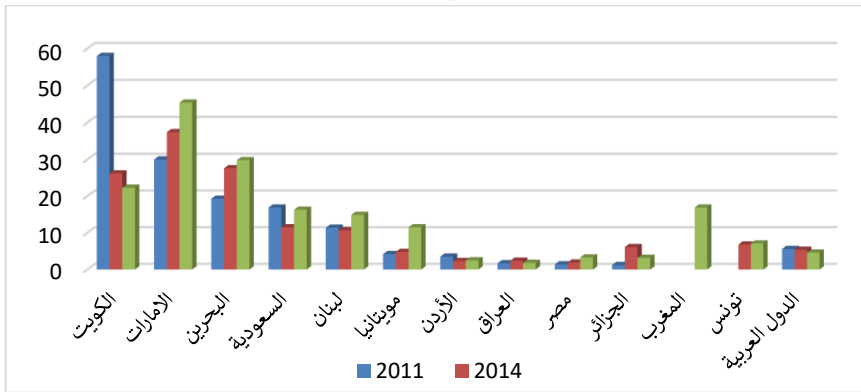
2-4 بطاقات الائتمان

حسب بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي الصادر عن البنك الدولي بلغت نسبة البالغين الذين يمتلكون بطاقات ائتمانية إلى إجمالي السكان البالغين في الدول العربية 5% في عام 2017 مقارنة بـ 5.4% و6% في نهاية عامي 2014 و 2011، وقد شكلت نسبة البالغين الذين يمتلكون بطاقات ائتمانية في المناطق الريفية 2% في تلك السنوات، ويمثل أفقر 40% من البالغين ما نسبته 3% في عامي 2017 و2014 مقارنة بـ 4% في عام 2011، كما أن نسبة الرجال الذين يمتلكون بطاقات ائتمانية أكبر من النساء، وتبقى هذه الأرقام منخفضة مقارنة بتلك المسجلة في الدول متوسطة الدخل والتي شهدت تحسن، حيث بلغت النسبة في هذه الدول 13% و 8% في عامي

2017 و2011 على التوالي، وفي المناطق الريفية 9% و4% على التوالي، كما يمثل أفقر 40% من البالغين ما نسبته 6% و4% على التوالي، كذلك، تبقى النسب المسجلة في الدول العربية الأدنى عالمياً (18% و15% في 2017 و2011 على التوالي).

والشكل الموالي يعطي نظرة حول نسبة البالغين الذين يمتلكون بطاقات ائتمانية في بعض الدول العربية في الأعوام 2011 و2014 و2017، والملاحظ أن الامارات تحتل المرتبة الأولى بعدها البحرين، والكويت في حين تحتل العراق والأردن ومصر والجزائر المراتب الأخيرة.

الشكل رقم (3): نسبة السكان البالغين الذين يمتلكون بطاقات ائتمانية في بعض الدول العربية عامي 2014 و2017

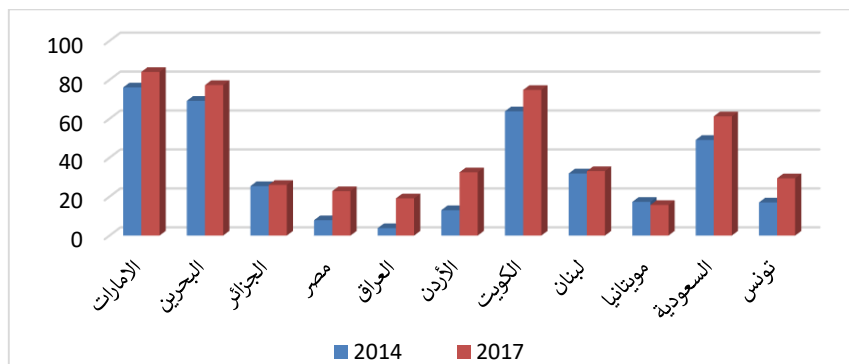


Source: The World Bank, The Global Findex database, website: [https://globalfindex.worldbank.org/\(05/11/2020\)](https://globalfindex.worldbank.org/(05/11/2020)).

4-3 المدفوعات الرقمية

حسب بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي الصادر عن البنك الدولي ارتفعت نسبة البالغين الذين قاموا بإجراء مدفوعات رقمية (دفع أو استلام)، واستخدموا حساباتهم مرة واحدة على الأقل من 20% عام 2014 إلى 26% عام 2017، إلا أن هذه النسبة تبقى الأدنى عالمياً (41% و42% على التوالي)، والشكل الموالي يعطي نظرة حول هذه المدفوعات في بعض الدول العربية في عامي 2014 و2017.

الشكل رقم (4): نسبة البالغين الذين قاموا بإجراء واستلام مدفوعات رقمية في بعض الدول العربية عامي 2014 و2017



Source: The World Bank, The Global Findex database, website: [https://globalfindex.worldbank.org/\(05/11/2020\)](https://globalfindex.worldbank.org/(05/11/2020)).

يتضح من خلال الشكل أن دول مجلس التعاون الخليجي تحتل المراتب الأولى في عمليات المدفوعات الرقمية (84%)، تليها البحرين (77.3%)، ثم الكويت (74.8%)، فالسعودية (61.2%)، في المقابل سجلت كل من المغرب (16.7%)، وموريتانيا (15.7%)، وفلسطين (14.2%) أدنى نسب عربيا وعالميا من حيث إجراء عمليات المدفوعات الرقمية، وتجدر الإشارة إلى الارتفاع الملحوظ في عمليات المدفوعات الرقمية بين عامي 2014 و2017 في كل من العراق ومصر والأردن، حيث ارتفعت نسبة البالغين الذين قاموا بإجراء عمليات مدفوعات رقمية منذ العام 2014 بنحو أربعة أضعاف في العراق، وحوالي ثلاثة أضعاف في مصر والأردن.

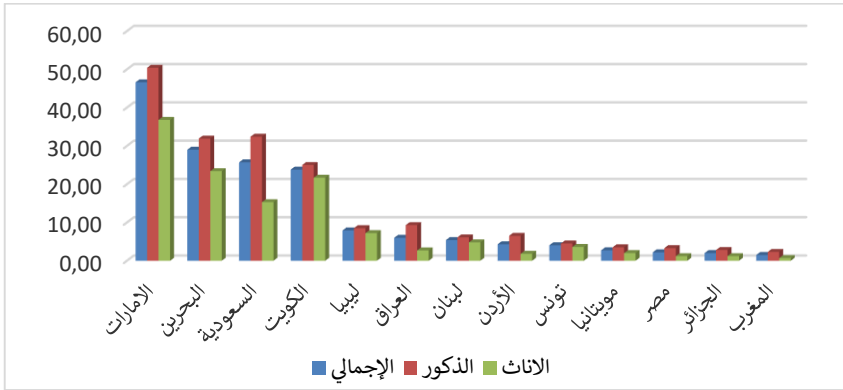
بالنسبة للمناطق الريفية، فقد ارتفعت نسبة البالغين الذين قاموا بإجراء عمليات المدفوعات الرقمية من 11.7% في عام 2014 إلى 18.05% في عام 2017 أي بنسبة 6.35%، ورغم ذلك تبقى النسبة في عام 2017 منخفضة مقارنة بالنسبة المسجلة في الدول متوسطة الدخل (42.9%) وتلك المسجلة في الدول المنخفضة الدخل (23.9%).

4-4 استخدام الهاتف المحمول أو الإنترنت للولوج إلى الحسابات المصرفية

حسب احصائيات البنك الدولي 57% من البالغين (أو 15.2% من البالغين الذين يملكون حسابات مصرفية) في الدول العربية المتوفر عنها بيانات استخدموا الهاتف المحمول أو الإنترنت للنفاد إلى الخدمات المالية والمصرفية وإجراء معاملة مالية واحدة على الأقل عام 2017، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالدول المتقدمة (51.8%)، والدول متوسطة الدخل (19.2%) والدول المنخفضة الدخل (17.1%)، في حين بلغت النسبة في العالم 24.9%، وبالنظر إلى مستوى مؤشرات النفاد إلى الخدمات المالية عبر الأنترنت والهاتف النقال حسب النوع، بلغت نسبة الذكور المستخدمين للأنترنت والهاتف النقال في النفاد للخدمات المصرفية والمالية 8.3%

ونسبة الإناث 2.9%، وهي نسب منخفضة مقارنة بالنسب المسجلة في البلدان متوسطة الدخل (21.2% للذكور و17.4% للإناث). (صندوق النقد العربي، 2019، صفحة 198).

الشكل رقم (5): نسبة البالغين المستخدمين للإنترنت والهاتف المحمول للنفاز للخدمات المالية في بعض الدول العربية عام 2017



Source: The World Bank, The Global Findex database, website: [https://globalfindex.worldbank.org/\(05/11/2020\)](https://globalfindex.worldbank.org/(05/11/2020)).

من خلال الشكل نلاحظ تحقيق أربعة دول عربية معدلات مرتفعة في نسبة استخدام البالغين للإنترنت وهواتفهم المحمولة في المعاملات المالية والمصرفية وهي الإمارات (46.6%)، البحرين (29%)، الكويت (23.8%)، السعودية (25.7%)، في حين تراوحت نسبة المستخدمين في الدول العربية الأخرى بين 1.5% في المغرب و7.9% في ليبيا.

بالنسبة للمناطق الريفية، فبلغت نسبة البالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول أو الإنترنت للنفاز إلى الخدمات المالية والمصرفية 5.7%، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالدول المتقدمة (46.9%)، والدول متوسطة الدخل (17.5%) والدول منخفضة الدخل (15.5%).

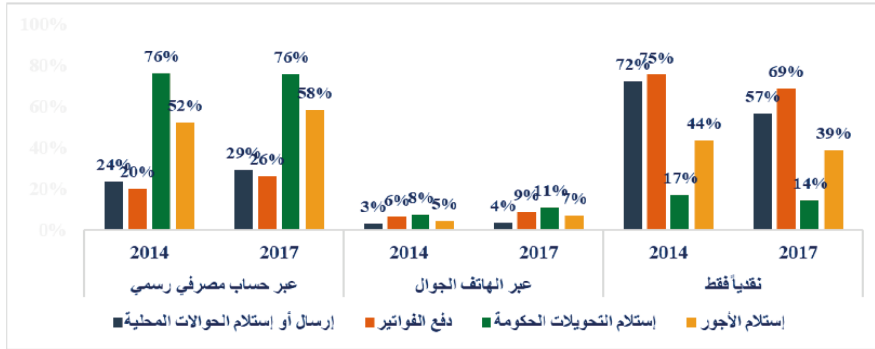
4-5- اجراء التحويلات ودفع الفواتير باستخدام الهاتف والحسابات المصرفية

ارتفعت نسبة البالغين الذين قاموا بدفع فواتيرهم أو اجراء تحويلات مالية من خلال الحساب المصرفي الرسمي وعبر الهاتف المحمول من 43% و5% على التوالي في عام 2014 لتصل 47% و8% في عام 2017، الأمر الذي ساهم في تراجع نسبة البالغين ممن قاموا بإجراء مدفوعات نقدية من 52% في عام 2014 إلى 45% في عام 2017. (برينه، 2019، صفحة 20)

وعند التفصيل أكثر نلاحظ من خلال الشكل رقم (6) حدوث تغيرات إيجابية في كيفية اجراء التحويلات المتعلقة باستلام كل من الأجور والتحويلات الحكومية، ودفع الفواتير وارسال،

واستلام الحوالات المحلية، حيث تحسنت نسبة من يقومون باستخدام قنوات الدفع عبر الهاتف المحمول لجميع هذه التحويلات في عام 2017 مقارنة بعام 2014، ونفس الحال باستخدام الحسابات المصرفية الرسمية، في المقابل تراجعت عمليات التحويلات التي تتم نقدا بشكل واضح، وهو ما يعكس جهود المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في تعزيز الشمول المالي بما في ذلك تعزيز الثقة بالمؤسسات المالية الرسمية ورفع مستوى التثقيف المالي.

الشكل رقم (6): قنوات اجراء التحويلات ودفع الفواتير لدى الدول العربية في 2014 و 2017



المصدر: يُسر برينه وآخرون، الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2019، ص: 20.

6-4 ترتيب الدول العربية في الشمول المالي الرقمي عام 2020

تبرز الإحصاءات المتاحة الفرص الكبيرة الكامنة في تطوير الخدمات الرقمية، إذ أن ما يقارب 85% من البالغين في المنطقة العربية لديهم هاتف محمول، و48% لديهم هاتف محمول يمكنهم في نفس الوقت النفاذ إلى الشبكة الإلكترونية، و7% لديهم حسابات الأموال عبر الهاتف المحمول، ونحو 33% قاموا بأجراء مدفوعات رقمية في عام 2020 مقارنة بـ 44% على مستوى العالم. (مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، 2021، صفحة 1)

وحسب التقرير الصادر عن مؤسسة رولاند بيرجر *Roland Berger* حول مؤشر الشمول المالي الرقمي لعام 2020 والذي نشره مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، هناك تحسن في ترتيب بعض الدول العربية المصريح بها في عام 2020 مقارنة بعام 2017 (أنظر الجدول رقم (2))، حيث احتلت قطر المرتبة الأولى من بين الدول العربية الذي شملها هذا التقرير، والمرتبة 8 في القائمة الكلية والتي تشمل 52 دولة، كما تحسن ترتيب كل من الإمارات، والسعودية، والكويت، ومصر، في حين تراجع ترتيب كل من المغرب، والسودان، والجزائر.

وذكر التقرير أنه يتم حساب مؤشر الشمول المالي الرقمي بناء على مجموع نقاط أربعة أبعاد رئيسية هي: بُعد الإتاحة الرقمية (إمكانية الوصول) الذي يقيس مدى قدرة الأفراد على الوصول إلى الإنترنت وكفاءته، وبُعد السياسات الرقمية الذي يقيس مرونة إجراءات الثقة والأمان وسياسات الاستخدام والخصوصية؛ فقد يؤدي تعقيد الأدوات الرقمية إلى ردع العديد من الأفراد عن تبنيها مما يستلزم نهجا مدروسا بعناية للإدماج الرقمي، وبُعد القدرة المالية الرقمية للأفراد الذي يحدد قدرتهم على شراء الأجهزة والبرامج الحديثة للوصول الرقمي، وبُعد الاستعداد الرقمي أي العلاقة بين مستويات التعليم الرقمي والقدرة على التطبيق، أي محو الأمية الرقمية فيما يتعلق باستخدام والمعرفة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كجزء من الجاهزية الرقمية. (Focus Roland Berger, 2021, p. 7)

الجدول رقم (2): ترتيب ومجموع نقاط بعض الدول العربية في الشمول المالي الرقمي في عامي 2017 و2020

الدولة	الترتيب		مجموع النقاط	
	2017	2020	2017	2020
قطر	13	8	75	83
الإمارات	19	14	73	81
السعودية	29	25	67	74
الكويت	32	30	67	72
مصر	52	50	52	60
المغرب	46	48	57	61
الجزائر	58	61	46	51
السودان	78	81	30	28

Source: Focus Roland Berger, Bridging the digital divide |Improving digital inclusion in Southeast Asia, Germany, 2021, pp: 20-21.

الخلاصة:

قبل ظهور جائحة كورونا كان الشمول المالي الرقمي أولوية إنمائية، فقد ساعد التحول نحو الخدمات المالية الرقمية في عدد من الدول العربية بالفعل على تعزيز مؤشرات الشمول في المالي قبل بداية الجائحة، وقد كان ذلك مدعوما بالتطورات في التكنولوجيا المالية كالإنجازات المحققة في مجال النقود الإلكترونية المحمولة، الهواتف المحمولة، والصيرفة عبر شبكة الإنترنت، مما أفاد العديد من الأسر محدودة الدخل والشركات الصغيرة التي تمتلك فرصا محدودة في للاستفادة من خدمات المؤسسات المالية التقليدية، ومع الإغلاقات العامة والتباعد الاجتماعي، تسارع استعمال الخدمات المالية الرقمية، وأصبح الشمول المالي الرقمي الآن ضرورة لا غنى عنها وكعنصر رئيسي للجهود الرامية إلى تحقيق تعاف مستدام واسع النطاق،

وعليه، يمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة في النقاط التالية:

- يعتبر الشمول المالي إحدى ركائز النمو الاقتصادي، لقدرتة على دمج الاقتصاد غير الرسمي للأفراد والمؤسسات داخل الهيكل الاقتصادي الرسمي للدولة، بالإضافة لضمان تطور الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية المدرجة في نطاقه لتوافر عنصر التنافسية بين المؤسسات؛
- يساعد التطور الكبير للتقنيات الحديثة في إطار الثورة الصناعية الرابعة كالذكاء الصناعي، والبيانات الضخمة، والحوسبة السحابية على تمكين المؤسسات المالية من توسيع نطاق الوصول بخدماتها المالية إلى فئات غير مشمولة ماليا، سواء من أفراد أو مؤسسات متناهية الصغر أو الصغيرة والمتوسطة، ويخفض تكلفة الخدمات المالية ويحسن من كفاءتها؛
- يعزى الجانب الأكبر من التحسن في الشمول المالي في الدول العربية إلى تطور الحلول الرقمية والتوسع في الدفع عبر الهاتف المحمول وشبكة الإنترنت، وتبني الحكومات نظم دفع الرواتب والمعاشات ومستحقات الضمان الاجتماعي من خلال التحويلات المصرفية؛
- قنوات الخدمات المالية الرقمية الأكثر استعمالا في الدول العربية هي الصراف الآلي، والهاتف النقال والجوال، والأنترنت.

بالنسبة لنتائج فرضيات الدراسة فقد تم إثباتها، حيث تم رصد تحسن في مستويات مؤشرات الشمول المالي الرقمي في عام 2017 مقارنة بعامي 2014 و 2011، كارتفاع استخدام البطاقات الإلكترونية، وقيمة المدفوعات الرقمية (استلام وتسليم) خاصة في للمناطق الريفية، وبتفاوت تطور تلك المؤشرات من بلد عربي إلى آخر، ورغم هذا التحسن تبقى النسب المسجلة منخفضة مقارنة مع تلك المسجلة على المستوى العالمي، الأمر الذي يتطلب دعم أكثر من قبل الحكومات والبنوك المركزية للدول العربية.

- التوصيات:

- وضع استراتيجية على المستوى الوطني تضم كافة الجهود هو أفضل وسيلة لتحقيق الشمول المالي الرقمي، ومن الممكن أن تكون هذه الاستراتيجية مستقلة أو جزء من استراتيجية الدولة التنموية العامة؛
- تعزيز الابتكارات التكنولوجية في الدول العربية باعتبارها وسيلة لتوسيع وتسهيل الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية وانتشارها لتشمل الفئات المهمشة في المناطق الريفية، مع تخفيض تكلفة تقديم هذه الخدمات، وأن تكون ملبية لإحتياجات الفئات المستهدفة؛
- نشر ثقافة التمويل المسؤول في العمل المصرفي؛
- تطوير التشريعات والأنظمة والأطر الرقابية التي تساعد على تحسين انتشار الخدمات المالية والمصرفية وتشجيع الابتكار في هذا المجال، إضافة لمتابعة مساعي الارتقاء بالبنية التحتية السليمة للنظام المالي والمصرفي وتشجيع تطور وتوسع الخدمات المالية غير المصرفية؛
- تطوير السياسات والبرامج التي تعزز الشفافية في المعاملات المالية والمصرفية؛
- سرية البيانات وتوفير وسائل موثوقة للتحقق من هوية الأشخاص، والأمن من القراصنة والمحتالين بما يوفر الحماية للهويات الرقمية.

- المراجع:

- مراجع باللغة العربية:
- كتب:
- 1. أحمد فؤاد خليل، 2015، الشمول المالي والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، منتدى الشمول المالي التوجه الاستراتيجي للاستقرار المالي والاجتماعي، اتحاد المصارف العربية، مصر.
- 2. - الوليد طلحة، 2019، دور الهوية الرقمية في تعزيز الشمول المالي. صندوق النقد العربي، أبو ظبي.
- 3. - الوليد طلحة، والفران صبري، 2020، الشمول المالي الرقمي في الدول العربية، موجز سياسات العدد 17، صندوق النقد العربي، أبو ظبي.

4. - سمير عبد الله وآخرون، 2016، الشمول المالي في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، القدس.

➤ تقارير:

5. - صندوق النقد العربي، 2019، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، أبو ظبي.

6. - مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، 2021، التأكيد على تعزيز وتسريع الانتقال إلى الخدمات المالية الرقمية وأهمية التوعية بها، اليوم العربي للشمول المالي، أبو ظبي.

7. - محمود محمد خير الدين، 2019، الشمول المالي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية نماذج دولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية.

8. - يُسر برينه وآخرون، 2019، الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب صندوق النقد العربي، أبو ظبي.

9. - إدارة الدراسات والبحوث، مارس 2017، الشمول المالي في المنطقة العربية في أدنى مستوياته اتحاد المصارف العربية، بيروت.

➤ مراجع باللغة الأجنبية:

10.- Focus Roland Berger, 2021, Bridging the digital divide |Improving digital inclusion in Southeast Asia,.

11.- Abdel Monem, Heba, 2020, Using Blockchain in Financial Services, Arab Monetary fund, Abu Dhabi.

12.- Eugeniusz Gatnar, 2013, Financial inclusion indicators in Poland.

13.- FIAP, 2014, Financial Inclusion.

14.- Focus Roland Berger, 2021, Bridging the digital divide |Improving digital inclusion in Southeast Asia, Germany.

15.- GPFI, 2016, G20 High Level Principles for Digital Financial Inclusion, website:

16. https://www.gpfi.org/sites/gpfi/files/documents/G20-HLP-Summary_0.pdf (1/1/2021).

17.- GPFI, 2020, G20 High-Level Policy Guidelines on Digital Financial Inclusion for Youth, Women and SMEs, website:

-
18. https://www.gpfi.org/sites/gpfi/files/saudiG20_youth_women_SME.pdf (10/02/2021).
 - 19.- IMF, 2020, Monetary and Capital Markets Department, The Promise of Fintech Financial Inclusion in the Post covid-19 Era.
 - 20.- McKinsey & Company, 2016, Digital Finance for all: powering inclusive growth in emerging economies, McKinsey Global Institute (MGI).
 - 21.- IMF, Financial Access Survey, website: <https://data.imf.org/?sk=388dfa60-1d26-4ade-b505-a05a558d9a42> (1/1/2020).
 - 22.- The Global Partnership for Financial Inclusion, 2021, about GPFI, website: <https://www.gpfi.org/about-gpfi> (10/12/2020).
 - 23.- The World Bank, The Global Findex database, website:
 24. <https://globalfindex.worldbank.org/> (05/11/2020).